

## جانب اللجان التنفيذية المعنية

**الموضوع:** دفع التعويضات الشهرية وملحقاتها لبعض العاملين في المشاريع المشتركة

**المرجع:** بيان ديوان المحاسبة

مراجعات العاملين في المشاريع المشتركة

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وحيث أنه قد جدد لهؤلاء المتعاقدين وفق الأصول للعام 2018 و2019 وفي العام 2020

جدد لهم بإنتظار رأي ديوان المحاسبة على إعتبار أن التعاقد يتم لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد للسنوات الأخرى.

وبعد إدعاء مدعي عام ديوان المحاسبة على هذا التعاقد بإعتباره قد تم بعد صدور القانون رقم 2017/47 وإحالة الملف إلى إحدى الغرف في الديوان مما أدى إلى توقف اللجان التنفيذية عن صرف تعويضاتهم الشهرية منذ سنة على الأقل بإنتظار القرار النهائي لديوان المحاسبة في ما خص هذا التعاقد.

وحيث أن هؤلاء المتعاقدين مع اللجان التنفيذية لا ينالوا تعويضاتهم الشهرية وهم جميعاً من العائلات الأكثر فقراً" وصفات تعاقدهم تتوزع بين أستاذ تعليم فني , محرر , خادم , حاجب , حارس وعاملة نظافة.

وحيث أن توقف هؤلاء عن العمل شأنه أن يوقف العمل في عدد من المعاهد والمدارس الفنية المنشأة بموجب عقود إتفاقيات مع بعض الجمعيات الخاصة.

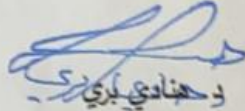
مثلاً: مع مستشفى بشامون, كاريتاس لبنان في بيت شباب, الجمعية الخيرية في مجدل عنجر والراهبات المارونيات إلخ.....

وحيث أن هؤلاء يراجعون المديرية العامة للتعليم المهني والتقني يومياً بشأن تعويضاتهم الشهرية نظراً لوضعهم المالي.

وحيث أن ديوان المحاسبة أصدر بياناً بتوقيع القاضي إنعام البستاني يطلب بموجبه إنتظار صدور القرار النهائي من ديوان المحاسبة وعدم إتخاذ أي قرار في أي ملف لا يزال قيد الدرس ولم يصدر بشأنه القرار النهائي.  
وعملاً" بأن لا عمل بلا أجر وعملاً" بنظرية الظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد أزمته كورونا"

يطلب إليكم صرف التعويضات الشهرية وملحقاتها لهؤلاء المتعاقدين ضمن حدود الإعتمادات المتوفرة في كل موازنة مشروع على أن يتخذ القرار النهائي من قبل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بعد تبليغه القرار النهائي من ديوان المحاسبة بشأن المتعاقدين.

الدكوانة في: ١٩ أيار ٢٠٢٠  
المديرة العامة للتعليم المهني والتقني بالتكليف

  
حناءة الخدي